دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق ح على ما ارتضاه ثم
قال وفي كلام الناظم ما يوهمه اهـ وفيه نظر والظاهر انه
متعلقا وان هذا المتعلق هو الثاني في الحقيقة كما انه المفعول
الثاني في الحقيقة على الاصح فتدبر قوله مع ما ذكره اي معاملي
اللبس قوله افهم كلامه قيل وجه الافهام انه حكى خلافا
في اثانية الثاني في باب ظن واريه والاتفاق على ثانية في
باب كسا وسكت عن الاول في الثلاثة فيعلم انه لا خلاف فيه انه ثانيه
وفيه انه سكت عن الثالث في باب اريه ايضا مع انه لا اتفاق
على ثانيته الا ان يقال لم يسكت عنه لانه ثاني مفعولي ظن
قوله وهو مقتضى كلام التسهيل ظاهر كلامه ان المراد اهله
هنا وهو ما قاله الفتح ورده المرح بان الثاني مفعولي
ظن وقد ذكر حكمه قوله احتج من منع الا بما هذا
الاحتجاج على الصحيح لشرطه عدم اللبس قاله ي وهو مطلقا
اي ما غير قيد وقد غير شرط وقوله فيما اذا كانا نكرتين او
معرفتين مثال الاول ظننت افضل منك افضل من زيد
ومثال الثاني ظننت صديقك زيدا قوله ويعود الضمير
الخ وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال كالفعل
فاذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير فاعل قائم على زيد
المتاخر لفظا وهو ظاهر ورتبته لانه وان كان مفعولا اولا
ورتبته التقديم لكن لما انيب الثاني صار رتبة الاول التاخير
وقد يقال هذه العلة تنتفي عند تاخر النائب ويقدم
المفعول الاول فهلا قال بالمنع عند تقدم النائب والجواز
عند تاخيره مع انه قد يقال المفعول الاول في هذين كونه

مفعولا

مفعولا اولا وبتبعه التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير
عليه مع تاخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان
الثاني معرفة والاول نكرة لعدمه قوله بان الاول مفعول
مرجح اي ليس اصله مبتدا ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة
واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى
مرجح وقوله والاخر ان مبتدا وخبرا في الاصل بشهادة
من نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز
قاله في التصريح ورد بان هذه الحجة بانها لا تقتضي المنع
بل اولوية اثانية الاول وهذه الحجة والتي بعدها يفيدان
امتناع اثانية الثاني ايضا قال الانسقاطي ولا يخفى ان
هذه الحجة في باب ظن كما تقدم لعدم المفعول الصريح قوله
ولبنت عبد الله اسم قبيلة وقوله بالجمع متعلق بمحذوف
صفة لعبد الله اي الكائنة بالجمع والجمع راعى اليمامة
وجملة اصبحت مفعول ثالث ومفعوليها فاعل كراما والواو
للعبيد والضمير الخالص والمراد روسا القبيلة واعيانها
كذا في التصريح قوله اثابة خبر كان المؤخر بمعنى كين قائم وظاهر
التقييد بالمؤخر انها خبر كان المؤخر بمعنى كين قائم وظاهر
وليس كذلك لشعبة الخلاف من الفراء والكسائي كما في الهمع
قوله لعدم الفائدة اذ معنى كينها قائم حصل كون لقائم
ومعلوم ان الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم قوله
ولا ستلزامه يعطف بسبب على سبب وقوله ممن يريد كونه
هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بان الجزء ليس اثابا عن الاسم
الشيء عما كونه جزءا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما